

المضاربة والمقامرة في بيع وشراء الأسهم "دراسة فقهية مقارنة"

الدكتور علي عبد الأحمد أبو البصل

قسم الفقه وأصوله

كلية الشريعة

جامعة الطائف

المملكة العربية السعودية

الملخص

خلصت الدراسة إلى جواز المضاربة، التي يكون القصد الأصلي فيها الاستثمار في أعمال الشركات، ونشاطاتها الاقتصادية؛ ومن ذلك الوصول إلى مجلس إدارة الشركة، والمشاركة في قراراتها الاقتصادية، والإدارية، وهذا لا يتعارض مع وجود قصد تبعية من بيع الأسهم إذا ارتفع سعرها، والاكتفاء بعوائد أرباح بيعها.

وتكون المضاربة بعد دراسة علمية لواقع الشركة، ومعطياتها الاقتصادية، وهو ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؛ والذي يسبق عادة قرار الاستثمار.

وتؤكد الدراسة حرمة المقامرة بالأسهم؛ لأنَّ شراء الأسهم بقصد بيعها، دون وعي وإدراك لواقع الشركة، ومعطياتها الاقتصادية في الغالب، غيب فاحش، يكون بسبب تطلع المقامر؛ للحصول على الربح الفاحش، من خلال البيع السريع، معتمداً في ذلك على التخمين، والتنبؤ بمستقبل مجهول، وقد يحصل العكس، وهو الخسارة الفادحة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، المعلم والهادي إلى صراط مستقيم، أما بعد:

فإن إسلامنا العظيم قد حدد لنا طريقة التفكير المنتجة، التي تقوم على التحليل والتدقيق، والتقييم من أهل الخبرة والاختصاص؛ وصولاً إلى رأي علمي يسنده الدليل من منطق الشرع، والعقل، والواقع، بعيداً عن الهوى والتشهي، والرأي المجرد.

والفقه الإسلامي، يتسم بالمرونة العلمية، القائمة على المصلحة والعدل، ومن هنا وجد ما يسمى بالفقه المقارن الذي يتسع للرأي، والرأي الآخر، وصولاً إلى رأي راجح في المسألة مدار البحث، يحقق مصالح المكلفين في الدنيا، والآخرة والوقائع الجديدة، التي تحتاج إلى حكم شرعي، لا حصر لها؛ لأنها تتولد مع الزمن شيئاً فشيئاً، وتعقد بعضها وتشابك، والمجامع الفقهية تقوم بدورها في ذلك، ولكن البحث الفقهي، يبقى مادة ذلك وأساسه.

وقضية استثمار الأموال من القضايا التي عني بها الفقه الإسلامي، ولم يقف أمامها عاجزاً، بل أعطى لكل نازلة حكمها، وبين ما لها، وما عليها، وفق قواعد محددة، ومقاصد ثابتة.

والأسواق في هذا الزمان تعددت، وتنوعت، وأصبح التاجر يطلع على الأسواق العالمية، وهو في بيته، ومكتبه، وفي الطائرة، وكل مكان على هذا الكوكب، ويستطيع أن يبيع، ويشترى، من تلك الأسواق، بلا عناء أو مشقة.

ولما كانت هذه الأسواق ليست معروفة في وقت التشريع؛ احتاج العلماء في عصرنا؛ لبحث واقعها، وما تشتمل عليها من معاملات، حتى لا يقع الأفراد والتجار في المعاملات المحرمة، وأكل أموال الناس بالباطل.

أولاً - أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأمور الآتية:

(1) ارتباط الدراسة بالمصالح الحاجية للمكلفين.

- (2) تهافت الناس على سوق الأسهم ؛ يأملون الثراء السريع، وجمع المال، وهلك من هلك بسبب ذلك، مما يستلزم بيان الحكم الشرعي في بيع الأسهم وشرائها؛ ليدخل الإنسان السوق المالي عن علم ودراية، وهو مطمئن على دينه، ونفسه، وماله.
- (3) بيع الأسهم وشراؤها من أسباب الأزمات المالية العالمية.

ثانياً - مشكلة الدراسة:

المضاربة والمقامرة في بيع الأسهم وشرائها، والتميز العلمي الدقيق بين استثمار المال في الأسهم، وبين المقامرة في الأسهم ؛ لأن المقامرة والمضاربة غير المشروعة من أسباب الأزمات المالية، التي تعود بالضرر المحض على الفرد، والجماعة، والدولة، والمجتمع الإنساني بأسره، والدقة العلمية تقتضي وضع الضابط والمعيار الذي على أساسه، يتم التمييز بين المضاربة، والمقامرة في بيع الأسهم وشرائها.

منهج البحث :

أ- المنهج الوصفي.

ب - المنهج التحليلي.

ج - المنهج الاستقرائي.

د - المنهج النقدي.

هـ - المقارنة والترجيح القائم على المصلحة والعدل.

وستكون الدراسة بإذن الله تعالى وتوفيقه، وفق الخطة الآتية:

المطلب الأول: تعريف السهم، وخصائصه، وتكييفه، وبيان حكمه.

المطلب الثاني: تعريف الأسواق المالية، وتكييفها، وبيان حكمها.

المطلب الثالث: تعريف المضاربة في الأسهم، وبيان حكمها.

المطلب الرابع: تعريف المقامرة في الأسهم، وبيان حكمها.

وأخيراً: النتائج.

المطلب الأول

تعريف السهم، وخصائصه، وتكييفه، وحكمه:

الفرع الأول: تعريف السهم، وبيان خصائصه:

أولاً - السهم لغة: النصيب المحكم، والحظ، وسمي كل نصيب سهماً، وتجمع على أسهم، وسهام، واستهموا، أي اقترعوا، وتساهموا أي تقارعوا.⁽¹⁾

ثانياً - السهم اصطلاحاً: صك يمثل نصيباً، أو حصة شائعة من رأسمال الشركة، أو موجوداتها، قابل للتداول يعطي مالكة حقوقاً خاصة.

إذا ثبت هذا:

فإن السهم صك له قيمة اسمية متساوية، قابل للتداول بالطرق التجارية، ويمثل الحصص النقدية، أو العينية التي يقدمها المساهمون في الشركة؛ ومن ثم يتجسد حق المساهم في أرباح الشركة، وموجوداتها عند التصفية.⁽²⁾

ثالثاً - خصائص السهم:

يتميز السهم بالخصائص الآتية:⁽³⁾

1 - القيمة الاسمية للسهم متساوية، فلا يجوز أن يكون لبعض الأسهم قيمة أعلى من بعضها الآخر، وتشكل في مجموعها رأس مال الشركة.

والحكمة في ذلك، تسهيل تقدير الأغلبية في الجمعية العمومية للشركة، وتسهيل توزيع الأرباح على المساهمين، وتنظيم سعر السهم في سوق الأوراق المالية، وتوزيع موجودات الشركة بعد حلها وتصفياتها.

2 - قابلية السهم للتداول، بيعاً وشراءً، ورهنًا.

3 - عدم قبول السهم الواحد للتجزئة، فلا يحق أن يملك السهم الواحد مجموعة من الأشخاص، ولعل الفائدة في ذلك تسهيل مباشرة الحقوق، وأداء الواجبات المتبادلة بين المساهم، والشركة.

(1) لسان العرب ج12 ص314.

(2) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته ج7 ص5036، والأسهم والسندات وأحكامها الفقهية ص48، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ص61، وشركات المساهمة ص121.

(3) سوق الأوراق المالية ص99، والمعاملات المالية المعاصرة ص363.

4 - المسؤولية المحدودة لمالك السهم، أي تقتصر مسؤولية المساهم على قيمة السهم، ولا يتعدى ذلك إلى ذمته المالية، أو مسؤولية الشركة تجاه الآخرين ؛ وذلك تطبيقاً لمبدأ استقلال الذمة المالية، والمسؤولية المحدودة.

رابعاً - قيمة السهم:⁽¹⁾

للسهم أكثر من قيمة، باعتبارات متعددة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ - القيمة الاسمية: وهي القيمة التي طرّح السهم للمكتتبين على أساسها، وتكون مدونة على صك السهم، ومجموع الأسهم، هو مجموع رأس مال الشركة، والقيمة الاسمية قيمة ثابتة، يتساوى فيها جميع المساهمين.

ب - القيمة الدفترية: وهي قيمة السهم طبقاً لدفتر الشركة المحاسبية، وتشكل رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح.

ج - القيمة الحقيقية: وهي النصيب الذي يستحقه السهم في موجودات الشركة، وأرباحها جميعها، بعد حسم الديون.

د - القيمة السوقية: وهي قيمة السهم في سوق الأسهم، وهي قيمة متغيرة، وفق العرض والطلب، والمضاربات، وأحوال السوق المتغيرة.

خامساً - أسباب وجود الأسهم ومسوغاته:

توجد مشاريع بحاجة لرأس مال لا يستطيع أن يوفره شخص بمفرده، ولا مجموعة أفراد، كالصناعات الثقيلة، ومثل هذه المشاريع تحتاج لتمويل؛ لتقوم وتنشأ، فاخترعت الأسهم لتفتيت رأس المال وتجزئته، ويتم الاكتتاب عليها، وملكيته من عدد كبير من الناس ؛ ليساهموا في الشركة، ويتم من خلال الأسهم جمع رأس مال الشركة.

الفرع الثاني: تكييف السهم، وبيان حكمه:

اختلف في تكييف السهم، وانقسم الباحثون في ذلك إلى قولين:⁽²⁾

أحدهما: السهم حصة شائعة، من رأسمال الشركة، وموجوداتها، وعلى هذا لا يجوز شراء أسهم شركة لا يكون عملها مباحاً على الأقل، ولا يجوز المساهمة في شركة تقوم بنشاطات محرمة كالربا.

(1) سوق الأوراق المالية ص 101.

(2) التكييف الفقهي للسهم ص 18.

الآخر - يرى أن السهم عرض، وسلعة مستقلة عن الشركة ونشاطاتها ؛ ولهذا يجوز شراء الأسهم، وبيعها، بصرف النظر عن أعمال الشركة، ونشاطاتها.
والرأي الأول، أصح ؛ لأنه يصف السهم، كما هو في الحقيقة، وواقع الأمر.

المطلب الثاني

تعريف الأسواق المالية، وتكييفها، وبيان حكمها:

الفرع الأول: تعريف الأسواق المالية، وتكييفها:

الأسواق المالية: هي أسواق منظمة للتعامل في الأوراق المالية، من أسهم وسندات الشركات، وسندات الحكومة القابلة للتداول في البورصة، وتتحدد فيها الأسعار وفق مقتضيات العرض والطلب، وتكون مستمرة وثابتة المكان، تقام في مراكز التجارة والمال، في مواعيد محددة، يغلب أن تكون يومية، يجتمع فيها أصحاب رأس المال، والسامسة الوطاء، لبيع الأسهم وشراؤها، وفق نظم ولوائح محددة.

ويقال: إنَّ البورصة أخذت اسمها من فندق في بلجيكا، كان يجتمع فيه رجال المال والوسطاء لتصرف أعمالهم.⁽¹⁾

الفرع الثاني: حكم الاستثمار في الأسهم:

الاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات، والمواد الأولية، و إما بطريق غير مباشر، كسواء الأسهم و السندات.⁽²⁾

والاستثمار في الأسهم، له ثلاث صور، ولكل صورة حكم، وهي على النحو الآتي:

1- الأسهم التي محلها، أمر محرم، كأن يكون عمل الشركة، ونشاطها أمر محرم، كبيع لحم الخنزير، والخمور، والتعامل بالربا، وهذه الأسهم محرمة، لا يجوز إنشاؤها، ولا التصرف فيها بيعا، وشراء، والأدلة على ذلك، كثيرة منها:

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) [النساء: 29]

(1) بورصات الأوراق المالية ص 12، وأسواق الأوراق المالية ص 27.

(2) المعجم الوسيط ج 1 ص 100.

وقوله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: 275]

وعن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول عام الفتح وهو بمكة إن الله، ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام، فقول: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة، فإنه يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال: لا هو حرام ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله عز وجل، لما حرم عليهم شحومها أجملوه، ثم ياعوه فأكلوا ثمنه⁽¹⁾.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: " لما نزلت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: حرمت التجارة في الخمر"⁽²⁾

2 - الأسهم التي محلها أمر مباح، كشركة بيع العقار وشرائها، والمكتبات، وإنتاج المواد الغذائية، وتسويقها، والنقل، والزراعة، والصناعة، والخدمات، كالمستشفيات الخاصة، وغير ذلك من وجوه الاستثمار المباح، وهذا الاستثمار جائز، شرعاً، وعقلاً، وواقعاً، والأدلة على ذلك، كثيرة منها:

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) [المائدة: 1]

وقوله تعالى: (رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ) [النور: 37]

وقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المنبر، فقال: " ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله، فليس له وإن اشترط منة شرط"⁽³⁾ وعن شريح، قال: " من شرط على نفسه طائعاً غير مكره، فهو عليه "⁽⁴⁾.

وقال ابن تيمية: " والمعروف هو موجب العقد المطلق، فإنَّ العقد المطلق يرجع في موجهه إلى العرف، كما يوجب العقد المطلق في البيع، النقد المعروف، فإنَّ شرط أحدهما على صاحبه شرطاً، لا يحرم حلالاً، ولا يحل حراماً فالمسلمون عند شروطهم، فإنَّ موجبات العقود تتلقى من اللفظ تارة،

(1) صحيح مسلم، صحيح مسلم، باب تحريم بيع الخمر، ج 3 ص 1207.

(2) صحيح البخاري ج 2 ص 775 باب تحريم التجارة في الخمر.

(3) صحيح البخاري ج 2 ص 981.

(4) صحيح البخاري، باب ما يجوز من الاشرط، ج 2 ص 981.

ومن العرف تارة أخرى، لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله، ورسوله فإن لكل من العاقدين أن يوجب للآخر على نفسه، ما لم يمتعه الله من إيجابه، ولا يمنعه أن يوجب في المعاوضة ما يباح بذله بلا عوض".⁽¹⁾

3 - الأسهم التي محلها أمور مختلطة أصلها مباح، كشركات الزراعة، والصناعة، والنقل، وتوريد الخدمات، ولها نشاطات محرمة، كالاقتراض من البنوك بفائدة، أو تودع فلوسها في البنك بفائدة كذلك، والأحوط أن يبتعد المسلم عن المساهمة بمثل هذه الشركات، لقوله - صلى الله عليه وسلم - " الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب".⁽²⁾

ويبين ذلك ابن حجر بقوله: " الحلال بين والحرام بين، فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء؛ لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله، أو لا ينص على واحد منهما، فالأول: الحلال البين، والثاني: الحرام البين، فمعنى قوله الحلال بين، والحرام بين، أي لا يحتاج إلى بيان، ويشترك في معرفته الناس جميعهم، والثالث: مشتبه لخفائه فلا يدري هل هو حلال أو حرام، وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه؛ لأنه إن كان في الأمر نفسه حراماً، فقد بريء من تبعته، وإن كان حلالاً، فقد أجر على تركه بهذا القصد".⁽³⁾

المطلب الثالث

تعريف المضاربة في الأسهم، وبيان حكمها:

الفرع الأول - تعريف المضاربة في الأسهم:

أولاً: المضاربة لغة:

يقال: ضاربتة بالمال، وفي المال، وضارب فلان لفلان في ماله، تجر له فيه.⁽⁴⁾

(1) الفتاوى ج 34 ص 91.

(2) صحيح البخاري، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (52) ج 1 ص 28.

(3) فتح الباري ج 4 ص 290.

(4) أساس البلاغة ج 1 ص 373.

ثانياً: المضاربة اصطلاحاً:

المضاربة: تسمية أهل العراق مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر فيها للتجارة، قال تعالى: (وَأَخْرَوْا يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) [المزمل من الآية 20] ويحتمل أن يكون من ضرب كل منهما يسهم في الربح، وسماها أهل الحجاز قراضاً، فقيل هو من القرض بمعنى القطع، يقال قرض الفأر الثوب إذا قطعه، فكأن رب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمها إلى العامل، واقتطع له قطعة من ربحها، وقيل من المساواة والموازنة،

يقال تقارض الشاعران إذا توازنا، وهي شركة في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب، فلو شرط كل الربح لأحدهما لا يكون مضاربة، وهي جائزة بالإجماع⁽¹⁾ أما المضاربة في الأسهم: فهي استثمار المال في بيع الأسهم وشرائها، بقصد تحقيق الربح، مع التركيز على عوائد توزيع الشركة من أرباح⁽²⁾.

الفرع الثاني: حكم المضاربة في الأسهم:

تبين مما سبق وجود تباين بين المضاربة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، والمضاربة في سوق الأوراق المالية، فالمضاربة الشرعية، تعاقداً ثنائي بين طرفين، يقدم أحدهما المال، ويقوم الطرف الثاني في العمل فيه، على أن يقسم الربح بينهما، وفقاً لحصة شائعة من الربح تحدد بالاتفاق بينهما، وهي إحدى وسائل الاستثمار الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، وتعد من أهم الصيغ التي قدمها الفقهاء بديلاً أساسياً عن أسلوب المراباة.

أما المضاربة في سوق المال، فهي استثمار المال في شراء الأسهم وبيعها؛ للاستفادة من عوائد الشركة، أو السعر الحالي للسهم، فالمضارب يتنبأ بارتفاع الأسعار أو انخفاضها، بناء على دراسات علمية لواقع الشركة ومعطياتها الاقتصادية، وكذلك واقع السوق، وما يحدث فيه من متغيرات، وبناء على ذلك يتعامل مع السوق بغرض الاستفادة من أرباح الشركة، وارتفاع أسهمها في السوق المالي، بسبب زيادة الطلب على أسهم الشركة.

وقد اختلف العلماء في حكم المضاربة بالأسهم إلى ثلاثة أقوال:

(1) المبسوط ج22 ص17، و البحر الرائق ج7 ص263، وكشاف القناع ج3 ص507، والمحلّى ج8 ص247، و المجلة ج1 ص271.

(2) المعجم الوسيط، مادة ضرب، ص537، والموسوعة الاقتصادية ص440، وسوق الأوراق المالية في ميزان الفقه ص196.

الأول - المجيزون بإطلاق، ذهب بعض العلماء في عصرنا الحاضر إلى جواز شراء السهم وبيعه في السوق المالي بإطلاق، ومنهم: محمد سيد طنطاوي، وعبد المنعم النمر، ومحمد معروف الدواليبي، وأحمد شلبي، واستدلوا على رأيهم، بما يأتي: (1)

1 - الأصل في العقود الإباحة، حتى يرد دليل المنع والتحریم، ولم يرد دليل بتحريم بيع الأسهم وشرائها، فتبقى على الأصل وهو الإباحة.

2 - لا يجري الربا المحرم في بيع الأسهم وشرائها، والبيع والشراء الذي لا يجري فيه الربا يكون مباحاً.

3 - التوسعة على الناس، وتسهيل أمور تنمية واستثمار أموالهم، وهذه مصلحة مشروعة ومتحققة في بيع الأسهم وشرائها، وجرى العرف بها، ولولا حاجة الناس للأسهم، لما تعارفوا عليها، وليس أدل على الجواز من الوقوع.

ويرد عليهم: أن النجش متحقق في بيع الأسهم وشرائها، وهو أمر محرم، والنجش أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها؛ ليقبدي به المستام، فيظن أنه لم يزد فيها هذا القدر إلا وهي تساويه فيغتر بذلك، فهذا حرام وخداع (2)، والناجش آكل ربا خائن وهو خداع باطل لا يحل؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الخدعة في النار ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (3). وعن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر" (4)

وكذلك الغبن الفاحش، والاستغلال مفسد لبيع الأسهم وشرائها؛ بسبب التغير الفاحش، والسريع في الأسعار، والتي تكون مفتعلة بسبب المضاربة. والغبن: مبادلة الشيء السليم بأقل أو أكثر من قيمته الحقيقية، لسبب ما، والغبن، شعور بالنقص، والنفوس تأبى الغبن، ولا يرضى أحد بأن يغلبه الآخر،

(1) انظر: موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة ص 251 وما بعدها، وسوق الأوراق المالية ص 543، وسوق الأوراق المالية في ميزان الفقه ص 196.

(2) المغني ج 4 ص 148.

(3) صحيح البخاري، باب النجش، رقم (60) ج 2 ص 753.

(4) صحيح مسلم، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النجش رقم (1515)، ج 3 ص 1155.

ولو في الشيء اليسير، ويرى أن ذلك استهانة به، و الشيطان يستغل ذلك، ويوقع بين الناس البغضاء. (1)

الثاني - المحرمون لبيع الأسهم وشراؤها بإطلاق، وينسب هذا الرأي إلى عبد الرزاق عفيفي، وأحمد درويش، وأحمد السالوس، ويوسف كمال، وأحمد محي الدين، واستدلوا على رأيهم، بما يأتي: (2)

1 - قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) [النساء: 29]

وجه الاستدلال بالآية الكريمة: المضاربة أكل لأموال الناس بالباطل؛ لما فيها من المخاطرة والمقامرة.

2 - المضاربة في البورصة، تدخل ضمن العقود الصورية؛ لوجود القرائن التي تكشف أن إرادة المتعاقدين الحقيقية، لا تتجه نحو إنجاز عقد بيع حقيقي، وما يتبعه من آثار التملك والتملك.

3 - المضاربة نوع من أنواع بيع العينة، لأن المضاربيين يكتفون بقبض الفارق بين سعري البيع والشراء، ويبيعون الأوراق المالية التي سبق لهم شراؤها، قبل قبضها، وبيع الشيء قبل قبضه غير جائز شرعاً.

4 - المضاربة بقصد الاستفادة من تقلبات الأسعار هبوطاً وارتفاعاً، هي من الرهان والممنوع شرعاً؛ لأن المضارب يراهن على تقلب الأسعار، ويعتمد على مستقبل مجهول، وكلاهما ينطوي على مخاطر الريح الفاحش، أو الخسارة الفاحشة، وهذا غير جائز شرعاً.

5 - المضاربة بصاحبها النجش، والإشاعات الكاذبة، مما يؤدي إلى الغبن الفاحش المحرم شرعاً. ويرد على هذا الرأي: الإطلاق والتعميم في الحكم، والخلط بين المضاربة والمقامرة، والدقة العلمية تقتضي التمييز بينهما.

والثالث - المتوسطون، أو المجيزون بشروط وضوابط، أي الجواز المقيد، وهو ما صدر عن المجامع الفقهية، ومنها مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي التابع

(1) انظر: أصول السرخسي ج2 ص346، وحاشية ابن عابدين ج7 ص363، الشرح الصغير ج3 ص190، والبيان شرح كتاب المهذب ج5 ص284، والمغني ج6 ص36، وكشاف القناع ج4 ص1441، والبحر الزخار ج4 ص566، وشرايع الإسلام ج2 ص22، والمطلى ج7 ص359، وشرح كتاب النيل وشفاء العليل ج8 ص196 وما بعدها.

(2) انظر: سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي ص358، وأسواق الأوراق المالية ص593 وما بعدها، وأحكام السوق في الإسلام ص580، والمضاربة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة ص14.

لرابطة العالم الإسلامي، يرون أن أعمال البورصة مختلفة، منها المباح، ومنها المحرم، كما أن المصلحة في سوق البورصة يقابلها صفقات محظورة شرعاً ومقامرة؛ لذا لا يجوز إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تصاحبها، ويكون ذلك لكل صفقة على حدة، مما يستوجب وضع ضوابط شرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية، وهي على النحو الآتي:⁽¹⁾

1 - لا يجوز شراء أسهم الشركات التي يكون غرضها الأساسي التعامل بالربا، كالمصارف الربوية.
2 - أن يستكمل عقد البيع أركانه وشرائطه الشرعية؛ ولهذا لا تجوز البيوع الآجلة، وهي العقود التي تجري على الأسهم التي ليست في ملك البائع.

3 - لا يجوز أن يقترن البيع بأمر محرم شرعاً، كالنجش والاحتكار، أو أن يكون متولداً عن ذلك.

4 - أن توجد هيئة رقابة شرعية على أعمال البورصة؛ لمنع المعاملات المحرمة.

فإذا وجدت هذه الضوابط، كانت المضاربة مباحة صحيحة، تترتب عليها آثارها المقررة شرعاً، وإن صاحب المضاربة أمر محرم، كالإشاعات الكاذبة المضللة، أو الاحتكار، كانت المضاربة في الأسهم محرمة.

وهذا رأي جيد؛ لوجود الضوابط الفقهية فيه، ولبعده عن التعميم، وإن لم يحدد الفرق بين المضاربة والمقامرة بشكل واضح محدد، كما أن المضاربات التي تحدث اليوم هدفها شراء الأسهم؛ لرفع الأسعار على الناس والحصول على الربح السريع.

منشأ الخلاف بين العلماء:

بدا لنا بوضوح أن منشأ الخلاف بين العلماء في هذه المسألة، يرجع إلى الأسباب الآتية:

أ - الأدلة الواردة في المسألة، أدلة ظنية، تتسع للرأي والرأي الآخر، وفيها مجال واسع للاجتهاد بالرأي.

ب - اختلاف العلماء في تكيف بيع الأسهم وشرائها في الأسواق المالية، والاختلاف في التكيف والتوصيف من أهم أسباب الاختلاف في الحكم، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والاختلاف في المعنى يقتضي الاختلاف بالحكم بدهاءة.

⁽¹⁾ انظر: قرار مجمع الفقه رقم 65 / 1 / 7 في جدة، المؤتمر السابع عام 1412 - 1992م، وقرار مجمع رابطة العالم، بمكة 1404هـ، وموسوعة القضايا الفقهية ص 466.

الرأي الراجح:

يمكن القول بعد استعراض الأقوال السابقة مع أدلتها، أن الأصل في بيع الأسهم وشراؤها الجواز، عملاً بمبدأ الأصل في العقود والشروط الإباحة، والحرمة استثناء؛ وتكون الحرمة، لسبب مصاحب، أو مقترن، وهو ما يسمى بالمناهي الشرعية، وهذه الموانع هي:

(1) الغرر الذي يصاحب كثيراً من مؤشرات البيع، والغرر في عرف الشرع: ما يكون مستور العاقبة، أي الخطر الذي استوى فيه طرف الوجود والعدم، بمنزلة الشك، وأصل تحريم الغرر: ما روي عن أبي هريرة: " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الغرر " (1)

(2) الجهالة، والتي منها عدم معرفة واقع الشركات، ونشاطاتها الاقتصادية، قبل شراء أسهمها.

(3) التناجش، والذي يتمثل في وجود مجموعة من المضاربيين يتعاونون فيما بينهم؛ لرفع سعر سهم شركة معينة، لا لغرض الشراء، وإنما لدفع البسطاء لشراؤها، مما يؤدي إلى رفع السهم فوق سعره الحقيقي، وهذا هو الغين الفاحش المحرم شرعاً.

(4) الضرر الذي يتسبب به كبار المضاربيين، بالمضاربيين الصغار، وجهالة السوق، جاء في المحصول: " الضرر ألم القلب؛ لأن الضرب يسمى ضرراً، وتفويت منفعة الإنسان يسمى إضراراً، والشتم، والاستخفاف يسمى ضرراً، ولا بد من جعل اللفظ اسماً لمعنى مشترك بين هذه الصور؛ دفعاً للاشتراك، وألم القلب معنى مشترك فوجب جعل اللفظ حقيقة فيه " (2) وأصل تحريم الضرر، قاعدة: "الضرر يزال" (3) ودليلها، قوله -صلى الله عليه وسلم- "لا ضرر ولا ضرار" (4)

المطلب الرابع

تعريف المقامرة في الأسهم، وبيان أوصافها، وحكمها:

الفرع الأول: تعريف المقامرة في الأسهم:

أولاً -المقامرة لغة: قمر فلان فلاناً قمراً، وقامر الرجل مقامرة وقماراً، راهنه، وغلبه في لعب القمار، وقامره مقامرة، وقماراً، لاعبه القمار، وتقامروا، لعبوا القمار، والقمار، كل لعب فيه مراهنه. (5)

(1) سنن أبي داود، باب بيع الغرر ج3ص 254، والحديث صالح للاحتجاج به، وانظر: المبسوط ج 12 ص 194، والبدائع ج 5 ص 63، والمقدمات لابن رشد ج 2 ص 547.

(2) المحصول، للرازي، ج6ص 144.

(3) الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ج1 ص 83.

(4) سنن ابن ماجه ج2 ص 784، قال الحاكم: الحديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ووافقه الذهبي على ذلك، انظر: الحاكم: المستدرک مع تلخیص الذهبي ج2 ص 57.

(5) لسان العرب، باب قمر، ج 5 ص 113، والمعجم الوسيط ج2 ص 758.

ثانياً - المقامرة اصطلاحاً: مصير الشيء إلى الإنسان بغير تعب ولا كد. (1)

إذا ثبت هذا: فيكون القمار في كل أمر يدخل الإنسان فيه، وهو متردد بين الربح والخسارة، أي مبني على مخاطرة، سواء أكان في سباق، أو بيع، أو مراهنات على حصول أمر، أو عدمه، وما يعيننا هنا المخاطرة في سوق الأسهم، متى تدخل في مسمى المقامرة؟

المقامرة في سوق الأسهم: تكون إذا تم الشراء أو البيع بناء على التخمين بما سيكون عليه السوق فيما يخص السهم؛ بقصد الاستفادة من تغير الأسعار وتقلبها.

الفرع الثاني: أوصاف المقامرة وآثارها:

المقامرة في الأسهم، لها أوصاف، وآثار خطيرة منها:

- 1) المقامرة في الأسهم، تجعل الإنسان يعتمد في كسبه على المصادفة، والحظ، والأمانى الفارغة.
- 2) المقامرة في الأسهم، أداة لهدم البيوت العامرة، وضياع المال في وجوه محرمة، وإذلال النفوس العزيزة.
- 3) المقامرة في الأسهم قد تدفع إلى أمور محرمة، كشرب الخمر، وتعاطي الأمور المخدرة.
- 4) المقامرة في الأسهم، تضعف العقل، وتورث الكسل، بسبب ترك العمل في طرائق الكسب المشروعة.
- 5) المقامرة في الأسهم، تعطل المال عن القيام بدوره في التنمية والاستثمار.
- 6) المقامرة في الأسهم، تخرب البيوت، وتشتت الأسر؛ لأنها تنقل الأسر من الغنى إلى الفقر في لحظة واحدة.
- 7) المقامرة في الأسهم، تورث العداوة، والبغضاء بين الناس، وتصد عن ذكر الله تعالى.
- 8) المقامرة في الأسهم، تلحق بالمقامر الأمراض النفسية، والجسمية الخطيرة، من اكتئاب، وقلق دائم، وتوتر، وأمراض القلب، والشرابين، والدماغ، وغيرها من الأمراض.
- 9) المقامرة في الأسهم، قد تدفع إلى الإجرام؛ لأن المقامر المفلس يريد الحصول على المال من أي طريق كان، ولو عن طريق الحرام، كالسرقة، والرشوة، والاختلاس، والقتل أحياناً.

(1) فتح القدير ج 1 ص 221.

(10) المقامرة في الأسهم، تعطل العمل في الزراعة، والصناعة، والتجارة، وهي أركان العمران، وقوام الحياة.

الفرع الثالث: الفرق بين المضاربة والمقامرة في الأسهم:

هناك فروق واضحة بين المضاربة، والمقامرة في الأسهم، نذكر منها:

(1) المضاربة، يكون القصد الأصلي فيها الاستثمار في أعمال الشركات، ونشاطاتها الاقتصادية؛ ويكون ذلك بعد دراسة علمية لواقع الشركة، ومعطياتها الاقتصادية، وهو ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؛ والذي يسبق عادة قرار الاستثمار، ومن ذلك الوصول إلى مجلس إدارة الشركة، والمشاركة في قراراتها الاقتصادية، والإدارية، وهذا لا يتعارض مع وجود قصد تبعية من بيع الأسهم إذا ارتفع سعرها، والاكتفاء بعوائد أرباح بيع الأسهم.

أما المقامرة: فهي شراء الأسهم بقصد بيعها، دون وعي وإدراك لواقع الشركة ومعطياتها الاقتصادية في الغالب، ويتطلع المقامر إلى البيع السريع؛ للحصول على الربح الفاحش، وقد يحصل العكس، وهو الخسارة الفادحة.

(2) المضاربة في الغالب، تكون مصحوبة بالطمأنينة، والمقامرة تكون مصحوبة بالتوتر، والقلق الدائم، والاكتئاب.

(3) المضاربة عمل اقتصادي منظم، والمقامرة تخبط، وجهالة، أساسه التخمين، والتنبؤ بمستقبل مجهول.

(4) المضاربة، يكون تقلب السوق في الغالب بسيطاً، تابعاً للعرض والطلب، والمقامرة، يكون تقلب السوق المالي بسببها كبيراً، ومفاجئاً؛ لأنه لا يخضع لعوامل العرض والطلب، بل يخضع لعوامل أخرى مقلعة.

(5) المضاربة في الغالب تكون بمال زائد عن الحاجة، ومظهر من مظاهر الغنى، والمقامرة تؤدي إلى التضحية بالأموال والحاجات الأساسية، كبيع ذهب الزوجة، وبيت السكن، وغير ذلك من الحاجات الأساسية.

(6) المخاطرة في المضاربة بسيطة ومضمونة، وفي المقامرة فاحشة، وغير مضمونة، وهذا غرر محض مفسد للمعاوضات المالية.

الفرع الرابع: حكم المقامرة في الأسهم:

الميسر، ولعب القمار، محرم بأدلة قاطعة، منها: (1)

أولاً - قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَلْسَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [المائدة: 90]

وجه الاستدلال بالآية الكريمة:

الميسر المذكور في الآية الكريمة هو القمار، ونحوه مما كانت تفعله العرب، وكل ما لا يخلو اللاعب فيه من غنم، أو غرم فهو ميسر، محرم بنص الآية، ومن ذلك المقامرة في الأسهم. (2)

ثانياً - قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائدة: 91]

وجه الاستدلال بالآية الكريمة:

الآية الكريمة نص صريح بوجوب اجتناب الميسر، والميسر، القمار بأي نوع كان، وسبب النهي عنه، وتعظيم أمره أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى الله عنه.

ثالثاً - قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) [النساء: 29]، وجه الاستدلال بالآية الكريمة:

ورد النهي في الآية الكريمة، نهى الإنسان عن أكل مال نفسه، ومال غيره بالباطل، وأكل مال نفسه بالباطل إنفاقه في معاصي الله، ومن ذلك المقامرة في الأسهم، وأكل مال الآخرين بالباطل هو أن يأكل بالربا، والقمار، والبخس، والظلم. (3)

رابعاً - (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [التوبة: 34]

وجه الاستدلال بالآية الكريمة:

الآية الكريمة نص تشريعي عام، يشمل بعمومه، جميع وجوه أكل المال المحرم، ومن ذلك المقامرة في الأسهم، ولاسيما كنز المال في الأسهم، وتعطيله عن القيام بدوره في الحياة الاقتصادية.

(1) المحلى ج1ص191.

(2) نيل الأوطار ج 8 ص 257.

(3) أحكام القرآن للجصاص ج3ص132.

الفرع الخامس: حكم المال المتولد عن المقامرة في الأسهم:

المال المتولد عن المقامرة في الأسهم، مال حرام، والواجب في المال الحرام التوبة وإخراجه على الفور، والأدلة على ذلك، ما يأتي:

أ) عن مالك بن دينار، قال: قال رجل لعطاء بن أبي رباح: رجل أصاب مالاً من حرام، قال: ليرده على أهله، فإن لم يعرف أهله، فليصدق به، ولا أدري ينحبه ذلك من إثمه.⁽¹⁾

ب) سألت رجل عطاء بن أبي رباح، فقال: إني كنت غلاماً فأصبت أموالاً من وجوه لا أحبها، فأنا أريد التوبة، قال: ردها إلى أهلها، قال: لا أعرفهم، قال: تصدق بها، فمالك من ذلك أجر، وما أدري هل تسلم من وزرها أم لا؟⁽²⁾

النتائج:

توصّلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً - يتم الاستثمار للمال إما باستخدام الأموال في الإنتاج مباشرة بشراء الآلات، والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر، كسواء الأسهم، والسندات.

ثانياً - المضاربة في الأسهم: استثمار المال في بيع الأسهم وشراؤها، بقصد تحقيق الربح، مع التركيز على عوائد توزيع الشركة من أرباح.

ثالثاً - الأصل في بيع الأسهم وشراؤها الجواز، عملاً بمبدأ الأصل في العقود والشروط الإباحة، والحرمة استثناء؛ وتكون الحرمة، لسبب مصاحب، أو مقترن، وهو ما يسمى بالمنازع الشرعي، وهذه الموانع هي: الغرر، والجهالة، والنجس، والغبن الفاحش، والإشاعات الكاذبة المضللة.

رابعاً - المقامرة في سوق الأسهم: تكون إذا تم الشراء أو البيع بناء على التخمين بما سيكون عليه السوق فيما يخص السهم؛ بقصد الاستفادة من تغير الأسعار وتقلبها.

خامساً - المضاربة في الأسهم، يكون القصد الأصلي فيها الاستثمار في أعمال الشركات، ونشاطاتها الاقتصادية؛ ويكون ذلك بعد دراسة علمية لواقع الشركة، ومعطياتها الاقتصادية، وهو ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؛ والذي يسبق عادة قرار الاستثمار، ومن ذلك

(1) مصنف ابن أبي شيبة ج4 ص561.

(2) مصنف ابن أبي شيبة ج4 ص561، وحاشية ابن عابدين ج 2 ص 291.

الوصول إلى مجلس إدارة الشركة، والمشاركة في قراراتها الاقتصادية، والإدارية، وهذا لا يتعارض مع وجود قصد تبعي من بيع الأسهم إذا ارتفع سعرها، والانتفاء بعوائد أرباح بيع الأسهم.

أما المقامرة: فهي شراء الأسهم بقصد بيعها، دون وعي وإدراك لواقع الشركة ومعطياتها الاقتصادية في الغالب، ويتطلع المقامر إلى البيع السريع؛ للحصول على الربح الفاحش، وقد يحصل العكس، وهو الخسارة الفادحة.

سادساً - المال المتولد عن المقامرة في الأسهم، مال حرام، والواجب في المال الحرام التوبة، وإخراجه على الفور، وسبيل ذلك الصدقات .

قائمة المصادر والمراجع

- § أحكام السوق في الإسلام، أحمد يوسف، عالم الكتب.
- § أحكام القرآن، ابن العربي، دار الجيل، بيروت.
- § الاستثمار بالأوراق المالية، د. أرشد فؤاد، ود. أسامة عزمي، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.
- § الاستثمار في البورصة، محمد عوض، وعلي إبراهيم، ط1، دار الحامد، عمان 2006م.
- § الاستنكار، ابن عبد البر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- § الأسواق المالية، محمود محمد الداغر، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع 2005م.
- § أسواق الأوراق المالية والضرائب، سمير رضوان، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- § سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، د. عطية فياض، ط1، دار النشر، مصر 1998م.
- § سوق الأوراق المالية بين الشريعة والنظم الوضعية، د. خورشيد أشرف، ط1، مكتبة الرشد.
- § الأسهم أحكامها وآثارها، د. صالح السلطان، دار ابن الجوزي.
- § الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة.
- § إيضاح مختار الصحاح، الرازي، ط1، دار البشائر، دمشق 1997م.
- § البحر الزخار، أحمد المرتضى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م.
- § بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، تحقيق علي معوض وعادل أحمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م.
- § بداية المجتهد، ابن رشد، تحقيق علي معوض وعادل أحمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م.
- § البيان شرح كتاب المهذب، العمراني، دار المنهاج.
- § تاج العروس، الزبيدي، دار الهداية.
- § تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي، ط1، دار الكتاب الإسلامي 1313 هـ.
- § التعريفات، الجرجاني، حققه إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت 1992م.

- § التكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة، د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى، كنوز أشبيلية للنشر والتوزيع.
- § حاشيتان على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين النووي، ط1، دار الفكر بيروت 1998م.
- § حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، أبو بكر محمد الففال الشاشي، تحقيق د. ياسين درادكه، ط1، دار الباز مكة المكرمة 1988م.
- § الخلاف، الطوسي، مؤسسة النشر، قم.
- § درر الحكام، علي حيدر، ط1، دار الجيل، بيروت 1991م.
- § الذخيرة، القرافي، تحقيق محمد بو خبزه، ط1، دار الغرب الإسلامي 1994م.
- § الروض المربع، البهوتي، تحقيق سعيد اللحام، دار الفكر.
- § روضة الطالبين، النووي، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض، عالم الكتب، السعودية 2003م.
- § سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت.
- § السنن الكبرى، البيهقي، دار المعرفة بيروت.
- § السياسة الشرعية، ابن تيمية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م.
- § شرائع الإسلام، الحلبي، دار الأضواء، بيروت.
- § الشرح الصغير، الدردير، وزارة الأوقاف، دولة الإمارات 1989م.
- § الشرح الكبير، الدردير مع حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العلمية.
- § شرح كتاب النيل، محمد أطفيش، ط3، مكتبة الإرشاد، جدة 1985م.
- § شرح منح الجليل على مختصر خليل وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منح الجليل، دار صادر.
- § صحيح مسلم بشرح النووي، ط2، مؤسسة قرطبة 1994م.
- § صيد الخاطر، ابن الجوزي، المكتبة العلمية، بيروت.
- § غياث الأمم في التياث الظلم، ط1، تحقيق د. عبد العظيم الديب، مطبعة نهضة مصر.
- § فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، ط1، دار الريان للتراث 1987م.
- § فتح القدير، الكمال بن الهمام، دار الفكر بيروت.
- § الفروق، القرافي، ط2، دار المعرفة بيروت.
- § فقه الزكاة، د. يوسف قرضاوي، ط2، مؤسسة الرسالة 1991م.
- § القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1989م.

- § قرار مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رقم 7/1 /65 / المؤتمر السابع، جدة 1412هـ - 1991م.
- § قرار مجمع الفقه الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، الدورة السابعة، مكة 1404 هـ.
- § القوانين الفقهية ابن جزري، دار الفكر.
- § الكافي، ابن قدامة، ط5، المكتب الإسلامي، بيروت 1988م.
- § كشاف القناع، للدهوتي، تحقيق إبراهيم أحمد، ط2، مكتبة الباز، السعودية 1997م.
- § لسان العرب، ابن منظور، ط1، دار صادر، بيروت.
- § المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة بيروت.
- § المحلى، ابن حزم، تحقيق د. عبد الغفار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- § المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون عن أبي القاسم ومعها
- § مقاييس اللغة، ابن زكريا، ط2، دار الجيل، بيروت 1999م.
- § مقدمة ابن رشد، المكتبة العصرية، بيروت.
- § المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى، ط1، تحقيق عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض 1985م.
- § المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب دار عالم الكتب، السعودية 1999م.
- § المغني، ابن قدامة، ط1، دار الفكر، بيروت.
- § مغني المحتاج، الشربيني، دار إحياء التراث، بيروت.
- § نصب الراية لأحاديث الهداية، الزيلعي، دار الحديث.